كلمة السيدة آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان

الندوة الصحفية لعرض

التقرير السنوي للمجلس 2022

إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز حقوق الانسان"

10 ماي 2023

يواصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ 2019 نشر تقريره السنوي، ونرحب بكم صبيحة هذا اليوم لنتقاسم معكم تقييمنا لحالة حقوق الانسان بالمغرب لسنة 2022 التي تأثرت بالظرفية العامة المرتبطة بالسياقين الوطني والدولي وحدة تأثيرها على حقوق الانسان، والتي يرصد التقرير أهم خصائصها ومعطياتها التي تتميز بطابعها المركب والعابر **للحدود، وهو ما فرض تحديات غير مسبوقة في مجال حماية حقوق الانسان بشكل عام** خلال سنة 2022، **وخاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.**

لقد تشرفت برفع هذا التقرير إلى جلالة الملك، وقمت بتوجيه نسخة منه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين إعمالا للمادة 35 من قانون المجلس، وسيتم نشره في الجريدة الرسمية وبالموقع الإلكتروني للمجلس. كما ان تقديمه في هذه الجلسة، هو كذلك لحظة لاطلاع الرأي العام على مضامينه.

يقدم التقرير السنوي الرابع، خلال الولاية الحالية للمجلس والمعنون "**إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز حقوق الانسان**" ونحن نحتفل بالذكرى 33 لإحداث المجلس، مسار يؤكد الانخراط الطوعي للمملكة المغربية ضمن منظومة حقوق الانسان وتطور المجلس في التعاطي مع قضايا حقوق الانسان بما فيها الناشئة وتجديد أدوات ووسائل تدخلاته، يقدم تقييما لأوضاع حقوق الانسان بالمغرب وتدخلاته ذات الصلة بالحماية والنهوض والوقاية من الانتهاكات مع معطيات تتعلق ب 21 حقا موضوعاتيا و5 حقوق فئوية إلى جانب حقوق النساء والفتيات. ويحدد، في أكثر من 300 صفحة، الملامح الكبرى لحالة حقوق الانسان بالمغرب، بناء على قراءة متأنية لمجموعة من العوامل التي تؤثر في أداء مختلف مكونات المنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان. والتي واجهت جملة من التحديات التي طبعت حالة حقوق الإنسان ليس فقط في بلادنا، وإنما العالم بأسره، والتي يبقى أبرزها على الاطلاق العناصر التالية:

أولا: استمرار آثار الجائحة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فرغم التراجع الواضح لكل مظاهر حالة الطوارئ الصحية، يمكن اعتبار الحقوق المرتبطة بالتعليم والصحة والشغل أهم المجالات التي يمكن من خلالها رصد الآثار الممتدة للجائحة.

- ثانيا: التداعيات الجيواقتصادية للحرب الأوكرانية الروسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على غرار العديد من دول العالم. وهو ما يتجلى في الارتفاع الكبير لأسعار المواد الطاقية والحبوب، مما أدى إلى موجة تضخم غير مسبوقة شكلت ضغطا كبيرا على المعيش اليومي للمواطنين،

- ثالثا: تسارع وتيرة التغيرات المناخية، التي يمكن اعتبارها أهم تهديد لحقوق الانسان في العالم المعاصر. وتكمن خطورتها في كونها تشكل تهديدا وجوديا كما يتضح ذلك من خلال، المستوى الغير المسبوق للإجهاد المائي الذي عرفته بلادنا خلال هذه السنة.

- رابع : تحديات استعمال التكنولوجيا الرقمية وممارسة الحريات حيث سجلنا ممارسة حريات بالفضاء الواقعي من حيث التجمعات وتكوين الجمعيات وامتداد ممارستها بالفضاء الرقمي مما ساهم في توسيع مجال ممارسة الحريات، خاصة على ضوء تطور التعابير العمومية داخل منصات التواصل الاجتماعي. ونظرا للدور الحيوي للمعلومات في ضمان السير العادي لآليات النظام الديمقراطي ودعم آليات مكافحة الرشوة وتعزيز مختلف أوجه المشاركة المواطنة وتحسين حكامة المؤسسات وتفعيل آليات المساءلة، فإن المجلس يؤكد على توصيته باعتماد "قانون حرية تداول المعلومات" لتزويد الرأي العام بالمعلومات الموضوعية حول تدبير الشأن العام من طرف المؤسسات العمومية. ويعتبر المجلس أن إقرار قانون حرية تداول المعلومات بمثابة إصلاح هيكلي ومقوم أساسي من مقومات التنمية في كل أبعادها وأحد أهم شروط بناء الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.

- في ظل هذه التحديات المركبة والمتشابكة، والتي تتداخل فيها إكراهات الظرفية الدولية بتلك الخاصة بالسياق الوطني، ترتسم معالم حالة حقوق الانسان في المغرب خلال سنة 2022. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية إعادة ترتيب، من طرف السلطات العمومية، أولويات السياسة العمومية، في مجالات التعليم، والصحة والحماية الاجتماعية. كما اكتست قضايا زخما جديدا، كما هو الشأن بالنسبة لإشكالية المساواة وحقوق المرأة، وتعزيز ضمانات حرية التعبير على ضوء التحديات الجديدة التي أصبحت تفرضها التكنولوجيات الرقمية، وما يترتب عن ذلك من امتداد من الفضاء العمومي الواقعي إلى الفضاء العمومي الافتراضي كحاضن أساسي متجدد لممارسة حرية التعبير.

- وينبغي كذلك تدبير تحديات ناشئة فرضت نفسها خلال هذه السنة، على غرار حماية الحق في الماء وتدبير آثار التغيرات المناخية، والبحث عن الحلول الملائمة لمعالجة آثار التضخم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الطابع الملح لتسريع الإصلاح الجبائي لتعزيز دور الضريبة في تمويل هذه الحقوق وتصحيح التفاوتات الاجتماعية.

يتضمن التقرير تسع محاور أساسية تهم 27 حقا من حقوق الإنسان الموضوعاتية والفئوية وحقوق النساء والفتيات: (1)وضعية حقوق الإنسان الموضوعاتية والفئوية وحقوق النساء والفتيات، (2)تقرير عن أنشطة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، (3) تقرير عن أنشطة الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل، (4) تقرير عن أنشطة الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة،(5) وملاءمة التشريعات وتعزيز القدرات والإعلام في مجال حقوق الإنسان، (6) وعلاقات التعاون على المستوى الوطني مع

الحكومة والبرلمان والمؤسسات القضائية والمؤسسات الوطنية الأخرى والمجتمع المدني، (7) وعلاقات التعاون على المستوى الدولي، وخاصة مع منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمؤسسات الأوروبية والشبكات الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية غير الحكومية، (8) ومتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وخاصة في مجالات حفظ الذاكرة وجبر الضرر الفردي وحفظ أرشيف التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، و(9) والمستجدات الإدارية والمعلوماتية كما يتضمن التقرير تقارير أنشطة الآليات الوطنية الثلاثة

وككل سنة فإن إعداد التقرير اعتمد **مقاربة تشاركية** حيث قامت بإعداده لجنة خاصة تحت إشراف رئاسة المجلس ومشاركة جميع مكونات المجلس من أعضاء الجمعية العامة ومكتب المجلس واللجان الجهوية والآليات الوطنية والبنيات الإدارية. ونظرا للطابع العرضاني لبعض الحقوق فقد تم التطرق إليها في أكثر من محور، مثل الحق في التعليم، والذي عالجناه في فصل منفصل، وفي فصول أخرى، وكذلك بالنسبة للفئات الهشة مثل المهاجرين والأطفال والنساء. كما تمت بلورة مجموعة من **التوصيات من بينها توصيات خاصة بالحقوق الموضوعات وأخرى عامة مهيكلة تم بناؤها انطلاقا من بعض الاستنتاجات العامة.**

فما هي اذن الخلاصات الرئيسية للتقرير:

1. تزايد عدد الشكايات والطلبات، حيث توصل المجلس وآلياته الوطنية ولجانه الجهوية برسم سنة 2022 بما مجموعه 3245 شكاية، منها 1233 شكاية تلقتها المصالح المركزية للمجلس، و1895 توصلت بها اللجان الجهوية، في حين توصلت الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل بما مجموعه 70 شكاية وطلب، بينما تلقت الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 47 شكاية وطلب. وعرف هذا العدد زيادة بنسبة 7.52% مقارنة مع العدد الإجمالي للشكايات التي توصل بها المجلس سنة 2021.

2. ارتفاع وتيرة لجوء الأفراد والمجموعات للتشكي لدى اللجان الجهوية، كآليات انتصاف على المستوى المحلي، لأهمية دورها الحمائي كما سجلنا تزايد نسبة الشكايات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كمؤشر على حجم التحديات التي يواجهها الأفراد في الولوج إلى الخدمات الأساسية المرتبطة بهذه الحقوق و تزايد الشكايات المتعلقة بالحق في بيئة نظيفة ومستدامة والحق في الماء، وهو ما يمكن تفسيره بالأوضاع الصعبة المرتبطة بحالة الإجهاد المائي غير المسبوق الذي عرفته البلاد سنة 2022، وشكايات مرتبطتين بقضايا ناشئة، خاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان والاعمال التجارية،

3. استمرار إصدار أحكام بعقوبة الإعدام، رغم التنصيص الدستوري على الحق في الحياة وعدم المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، بحيث تم رصد ثلاثة أحكام جديدة سنة 2022. وقد بلغ عدد المحكومين بالإعدام، حتى نهاية 2022 ما مجموعه 83 شخصا، حسب المعطيات الواردة على المجلس؛ وصدرت أحكام نهائية في حق 54 منهم، وأحكام ابتدائية في حق 14 شخصا في حين أن 15 شخصا هم محكومون استئنافيا. كما تجدر الإشارة إلى استفادة 213 محكوما بالإعدام من العفو الملكي منذ سنة 2000 إلى غاية نهاية 2022،

4. فتح تحقيقات وإصدار أحكام قضائية ضد مسؤولين على خلفية تسجيل وفيات بمراكز الحرمان من الحرية وإحالة متورطين على النيابة العامة لادعاءات التعذيب أو سوء المعاملة. وقد قام المجلس بإجراء تحريات حول الادعاءات الواردة في شكايات عدد من نزلاء المؤسسات السجنية، منها ما أحيل على القضاء ومنها ما اتخذت بخصوصه إجراءات إدارية. كما خلصنا الى أن عددا من الشكايات لا تتعلق دائما بالمعاملة القاسية أو بسوء المعاملة، وإنما بطلبات من أجل التمتع بحقوق أو خدمات أخرى.

5. استمرار التحديات التي تقف في وجه التفعيل الكامل لحقوق الفئات الهشة، إما بسبب غياب إطار تشريعي يضمن الحماية القانونية لحقوقهم مثل حالة الأشخاص المسنين، وإما بسب غياب سياسات عمومية مرتكزة على حقوق الإنسان، كما هو الشأن بالنسبة للمصابين بأمراض عقلية أو ضحايا الاتجار بالبشر، وإما بسبب واقع لم نستطع تجاوزه، مثل النسب العالية للاكتظاظ المسجلة في المؤسسات السجنية والتي تؤثر على التمتع بباقي حقوق الساكنة السجنية.

6. ممارسة الحق في التجمعات والتظاهرات الاحتجاجية، والتي بلغت في مجموعها 11874، والتي اتسمت في معظمها بطابع السلمية، كما أن تعبئة المشاركين في أغلبها انطلق من شبكات التواصل الاجتماعي. وقد أوصينا بضرورة التنصيص على إخضاع عملية استعمال القوة أثناء التظاهر لمراقبة النيابة العامة. ممارسة الحق في التجمعات والتظاهرات الاحتجاجية، والتي بلغت في مجموعها 11874، والتي اتسمت في معظمها بطابع السلمية، كما أن تعبئة المشاركين في أغلبها انطلق من شبكات التواصل الاجتماعي. وأوصينا مرة أخرى بضرورة التنصيص على إخضاع عملية استعمال القوة أثناء التظاهر لمراقبة النيابة العامة.

7. متابعة أشخاص أو إدانة بعضهم بعقوبات سالبة للحرية بسبب نشر مضامين في الفضاء الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي. وأكدنا على ضرورة اعتماد "قانون حرية تداول المعلومات" وهي التوصية التي قدمها المجلس في رأيه الذي أحاله على الحكومة، باعتباره مدخلا أساسيا لمعالجة العديد من الإشكاليات التي أصبحت تطرحها الأشكال الجديدة لممارسة حرية التعبير في العالم الافتراضي. والذي يمكن أن يشكل، دعامة

جديدة لحرية الصحافة والنشر ويساهم في توسيع مجال ممارسة الحريات، خاصة على ضوء تطور التعابير العمومية بمنصات التواصل الاجتماعي

8. تواصل دينامية إنشاء الجمعيات غير الحكومية التي يقدر عددها نهاية 2022 ب 259000 جمعية غير حكومية، تتوزع على كل جهات المملكة وتشتغل في كل القضايا. ورغم أن الجمعيات تعتمد في أغلب أنشطتها على نظام التصريح عوض الترخيص، إلا اننا نسجل بعض التحديات التي تحول دون تطور الفعل الجمعوي، ومنها ما هو إداري مرتبط بالممارسات الصادرة عن بعض الموظفين الإداريين، إضافة الى استمرار بعض العراقيل التي تعيق أحيانا عملية تأسيس الجمعيات أو تجديد هياكلها أو استغلالها القاعات العمومية لتنظيم أنشطتها طبقا لأهدافها المسطرة في قوانينها الأساسية، وأوصينا بإطلاق مسلسل للمشاورات بين مختلف الفاعلين المدنيين والمؤسساتيين من أجل مراجعة قانون الجمعيات وتنظيم الحياة الجمعوي، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي تعرفها منظومة حقوق المتعلقة بحرية الجمعيات؛

9. اتساع مجالات الشكايات لقضيتين ناشئتين: الأولى ناشئة تتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، كما يتبين ذلك من خلال حالات لجوء عمال الى المجلس للتظلم من عدم احترام حقوقهم من طرف المقاولات والثانية ترتبط بعلاقة المواطنين بنظام العدالة، وهو ما يعكسه تزايد لجوء المواطنين إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره آلية انتصاف غير قضائية، وهو ما يؤكد الطابع الاستعجالي لتعزيز دينامية الإصلاح الجاري من أجل قضاء عادل ونزيه وفعال،

10. تواصل مظاهر العنف ضد النساء والفتيات واستمرار ظاهرة تزويج الطفلات. وضعف التبليغ وتكييف الجنايات على أساس أنها جنح مما يعيق جهود مناهضة الإفلات من العقاب. كما سجلنا، انطلاقا من الشكايات المتوصل بها، مواجهة المهاجرين لصعوبات تتعلق بتجديد بطاقة الإقامة، رغم التقدم الملموس الذي شكلته عمليات التسوية الاستثنائية في مسار الاعتراف بحقوق الأجانب في وضعية إدارية غير قانونية. كما رصدنا حالات لترحيل مهاجرين نحو بلدانهم. أما بخصوص الاتجار بالبشر، يسجل المجلس العديد من الإشكالات والتحديات المتعلقة بهذه الجريمة، وترتبط بتحديد هوية الضحايا، ومواكبتهم وحمايتهم، وصعوبة كشف جريمة الاتجار بالبشر، وغياب قاعدة بيانات وطنية تعكس الحجم الحقيقي للظاهرة؛ وقدرة الآليات القانونية والمؤسساتية للتصدي لهذه الجريمة.

11. استمر المجلس في التعبئة لمتابعة تفعيل ما تبقى من توصيات صادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، وخاصة منها ما يهم برامج حفظ الذاكرة وجبر الضرر الجماعي والفردي وتنفيذ المقررات التحكيمية لبعض ملفات ضحايا الاختفاء القسري،

12. استفحال ظاهرة الإجهاد المائي بشكل لم يسبق له مثيلا منذ 40 عاما[1]، حيث أصبح التزود بالماء إحدى أهم أولويات الفعل العمومي خلال سنة 2022. ورغم وجود استراتيجية استعجالية لمواجهة الإجهاد المائي منذ دجنبر 2021، فإن حدة الخصاص دفعت السلطات العمومية إلى التفكير في اعتماد تدابير استعجالية غير مسبوقة، كاللجوء لقطع الماء لترشيد استهلاكه. وإذا كانت أسباب الإجهاد المائي في المغرب متعددة ومركبة فإن الحاجة تبدو ملحة الى تقييم التجربة المغربية في مجال تدبير المخاطر المرتبطة بندرة المياه من أجل إيجاد حلول مستدامة لضمان الحق في الماء للجميع.

13. إدراج تقرير الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب الذي يقدم حصيلة الأنشطة والزيارات التي قامت بها برسم سنة 2021، حيث أجرت الآلية 17 زيارة، تُوجت بإعداد 17 تقريرا تتوخى تحقيق أربعة أهداف أساسية وهي توثيق الأوضاع وتحليلها؛ وتقييم التقدم المحرز؛ وإعداد قاعدة معطيات لإجراءات المتابعة، وتقديم توصيات. وقد سجلت الآلية تجاوبا إيجابيا من طرف كل الجهات المعنية بأماكن الحرمان من الحرية التي زارتها.،

14. إدماج تقرير الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والتي ساهمت في إثراء النقاش العمومي حول قضايا جوهرية شكلت صلب اهتمام مختلف الفاعلين. كما يعكس هذا التقرير رؤية الآلية لتفعيل استراتيجية المجلس الرامية إلى رصد فعلية الحقوق وتعزيز الجانب الحمائي ورصد الإشكالات المرتبطة بالولوج للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة، بما يتلاءم والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة،

15. إدماج تقرير الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل برسم سنة 2022، من خلال معالجة الشكايات التي توصلت بها والبالغ عددها 31 شكاية، وتنظيم زيارات ميدانية لمراكز حماية الطفولة بغية اللقاء المباشر مع الأطفال المودعين بهذه المراكز كما يتضمن التقرير توصيات تهم حقوق الطفل،

16. وللنهوض بمبدأ مشاركة الأطفال والذي أطلقه المجلس منذ فبراير الماضي، سنقوم بإعداد نسخة خاصة بالأطفال سنقدمه يوم 25 ماي بمناسبة اليوم الوطني للطفل.

[1] -https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/maroc/le-maroc-face-a-sa-pire-secheresse-depuis-40-ans-menace-d-une-grave-penurie-d-eau_5039311.html

17. وعلى المستوى الدولي، عرفت سنة 2022 استكمال مسطرة الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء ضد جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتكمن أهمية هذين البروتكولين في كونهما يسمحان للأفراد الذين يدعون انتهاك حقوقهم بموجب هذين الصكين والذين استنفدوا جميع سبل الانتصاف على المستوى المحلي، بتقديم شكايات مكتوبة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعتين للأمم المتحدة. وبذلك يتعزز انفتاح بلادنا على النظام الدولي لحقوق الإنسان، حيث تمت إلى حدود الآن المصادقة على 15 صكا دوليا لحقوق الإنسان من مجموع الصكوك البالغ عددها 18 صكا.

18. واصلنا التفاعل مع مختلف مكونات النظام الدولي لحقوق الإنسان، حيث تلقت بلادنا 306 توصية في إطار الاستعراض الدوري الشامل و51 توصية من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونسجل أن العديد من التوصيات الصادرة عن هذه الآليات تتقاطع مع التوصيات التي أصدرها المجلس في مجال الممارسة الاتفاقية وتعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي والسياسات العمومية والممارسات. وخلال تفاعلنا قدمنا 4 تقارير لهذه الآليات، وقدمنا 9 مداخلات أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حل مواضيع مختلفة. كما واصلنا لعب دور قيادي داخل الشبكات الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيث نشغل 9 مناصب داخل هذه الشبكات، منها منصب نائب رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس مجموعة العمل المعنية بالهجرة والتابعة للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وهو ما يعكس الثقة والمصداقية التي نحظى بها لدى الفاعلين الدوليين والإقليمية، وخاصة آليات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

يقدم التقرير السنوي "**إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز حقوق الانسان**" معطيات دقيقة وموضوعية تمكن القارئ والمهتم من تقييم تطور حقوق الإنسان بالمملكة والنقاش الجدي والتعددي من قبل كافة المتدخلين بشأن المكتسبات التي تتوسع ل تعزيز حماية حقوق الإنسان وكذا التحديات التي تعترض التمتع الفعلي بالحقوق والحريات. ويتضمن التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان 2022 ما مجموعه **249 توصية**، موضوعاتية أو عامة، من بينها **87 توصية** صادرة عن الآليات الوطنية الثلاث، و**41 توصية** هيكلة، وهي توصيات موجهة إلى السلطات العمومية وتتعلق بالممارسة الاتفاقية لبلادنا وتفاعلها مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالإطار القانوني والمؤسساتي، وبالسياسات العمومية والبرامج والممارسات.

يسجل المجلس تفاعل النظام الوطني لحقوق الانسان في تعاطيه مع الحالات التي يرصدها وتدخلاته إلا أنه يسجل اختلالات تدبيرية وثغرات قانونية، ما فتئ المجلس يثير الانتباه إليها. ويمكن أن أذكر منها على سبيل المثال لا

الحصر معضلة الاكتظاظ في المؤسسات السجنية الناتج أساسا عن النسبة المرتفعة للاعتقال الاحتياطي، كما يمكن أن أذكر منها بعض الممارسات الإدارية خلال تأسيس الجمعيات أو تجديد مكاتبها. كما يستغرب التفاعل المتباين للسلطات العمومية مع الشكايات التي يحيلها عليها المجلس وكذا محدودية إعمال توصيات تقاريره ومذكراته وآرائه الاستشارية، تحديا آخر أمام تعزيز الحماية.

يواكب المجلس دينامية تداول الرأي العام لقضايا مجتمعية مرتبطة بالحقوق والحريات سواء بالفضاء الواقعي او الافتراضي والتي تعكس تحولات في تعاطيه لقضايا ضاغطة ومسائلته للمقتضيات القانونية ذات الصلة لحماية الأفراد في ممارستهم حقوقهم وفي سلامتهم الجسدية، والتي تحد من فعالية النظام الوطني في مجال الحماية.

وفي سياق النقاش العمومي الذي يمهد لإحالة مشاريع تعديل أربعة قوانين رئيسية وهامة على البرلمان، وهي: القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية ومدونة الأسرة. باعتبارها نصوص تشكل الأساس القانوني لتأطير مختلف العلاقات داخل المجتمع، فضلا عن دورها الأساسي والحاسم في توطيد دولة الحق والقانون وترسيخها، خاصة فيما يتعلق بإصلاح السياسة الجنائية باعتبارها سياسة لحماية الحريات والحقوق وإقرار المساواة بين النساء والرجال.

وأمام جسامة التحديات المتعددة التي أصبحت تواجه مختلف الجهات المتدخلة في مجال حماية حقوق الانسان بمختلف مواقعهم، فإننا نؤكد على ضرورة رفع درجة اليقظة لرصد الإشكاليات والمخاطر التي تهدد الحقوق والحريات، وأن توصيات تقاريرنا، يكتسي تفعيلها أهمية خاصة في تجسير الفجوة الموجودة على المستوى الحمائي للمنظومة الوطنية لحقوق الإنسان،

نتمنى أن يكون لأصوات المجتمع المتعددة الداعية لإصلاح تشريعي فعلي، أن تكون لها صدى بالبرلمان كما كان لصوت المجتمع صدى بمحكمة الاستئناف في حالة طفلة تيفلت.